الكويت تزيد سعر الخام إلى آسيا نوفمبر المقبل

رويترز: قال مصدر بقطاع النفط إن الكويت رفعت سعر البيع الرسمي لشحنات نوفمبر المقبل من النفط الخام المتجهة إلى آسيا بمقدار 75 سنتا للبرميل مقارنة بالشهر السابق.
وبهذا تبيع الكويت خامها إلى العملاء الآسيويين بعلاوة 15 سنتا للبرميل فوق متوسط أسعار عمان/دبي القياسية في نوفمبر مقارنة بخصم 60 سنتا في أكتوبر.

ارتفاعات النفط الكبيرة دعمت التخلص من العجز والعودة للفوائض

2,2 مليار دينار فائض ميزانية الكويت بالنصف الأول

مصطفى صالح

سجلت موازنة الكويت فائضا كبيرا بلغ 2,2 مليار دينار خلال أول 6 أشهر من العام المالي 2018ـ2019، وذلك في أعقاب الارتفاعات الكبيرة لأسعار النفط والتي تخطت حاجز الـ 80 دولارا للبرميل خلال شهر سبتمبر. وكشفت وزارة المالية في إحصائية شهرية عن الإيرادات التي حققتها الكويت خلال النصف الأول من العام المالي 2018ـ2019، والتي أظهرت تسجيل إجمالي إيرادات بلغ 10,3 مليارات دينار بارتفاع 47٪ عن الإيرادات المتوقعة لتلك الفترة، مقابل مصروفات بلغت 5,8 مليارات دينار، مع التزامات بلغت 1,1 مليار دينار. وذكرت «المالية» ان فائض الميزانية جاء بعد استقطاع مليار دينار لصالح احتياطي الأجيال القادمة، لتسجل الموازنة فائضا قبل الاستقطاع قدره 3,3 مليارات دينار. ومثلت إيرادات الكويت 68,5٪ من إجمالي المقدر تحصيله والبالغ 15,09 مليار دينار.

وبذلك تكون موازنة العام المالي الحالي 2018ـ2019 لم تسجل أي عجز بل سجلت فوائض، بحسب الأشهر المعلن عنها من وزارة المالية الكويتية، حيث سجلت فائضا بلغ 596 مليون دينار خلال شهر أبريل الماضي، كما سجلت فائضا بلغ 1,2 مليار دينار بنهاية مايو الماضي، وذلك بعد استقطاع نسبة الـ 10٪ لصالح احتياطي الأجيال القادمة في كل مرة.

الإيرادات النفطية

وأظهرت الإحصائية أن قيمة الإيرادات النفطية للكويت ارتفعت خلال الأشهر الـ 6 الأولى من العام المالي الحالي 52,7٪ على أساس سنوي، حيث بلغ مجمل الإيرادات النفطية المحصلة نحو 9,73 مليارات دينار، مقابل 6,37 مليارات دينار في الفترة المناظرة من العام المالي السابق. وشكلت الإيرادات المحصلة نحو 73,1٪ من إجمالي الإيرادات النفطية المقدر تسجيلها في العام المالي الحالي عند 13,32 مليار دينار.

ودعم ارتفاع الإيرادات النفطية للكويت، انتعاش أسعار النفط العالمية بشكل عام، وبلغ سعر برميل النفط الكويتي في تداولات الأربعاء الماضي 82,11 دولارا للبرميل، بنمو 64,22٪ عن السعر المقدر في الموازنة العامة والبالغ 50 دولارا للبرميل. وسجلت الكويت إيرادات غير نفطية في الفترة من مطلع أبريل 2018 وحتى سبتمبر الماضي بقيمة 601,89 مليون دينار، تمثل 34٪ من المقدر تحقيقه عند 1,77 مليار دينار.

ضبط الإنفاق

وكانت الكويت قد تبنت شعار «ضبط الإنفاق خطوة أولى نحو الإصلاح المالي» خلال الكشف عن ميزانية 2018ـ2019، والتي توقعت تحقيق إيرادات بواقع 15 مليار دينار مقابل مصروفات تبلغ 20 مليار دينار، فيما توقعت تسجيل عجز بقيمة 6,5 مليارات دينار. وقد تم اعتماد سعر 50 دولارا للبرميل كسعر تأشيري بتقديرات الميزانية مع حجم إنتاج نفطي يبلغ 2,8 مليون برميل يوميا.

تأخر البيانات

وقالت «المالية» في إحصائيتها ان البيانات الواردة في هذا التقرير لا تمثل مصروفات الفترة بشكل دقيق بسبب تأخر العديد من الجهات الحكومية من نقل البيانات الخاصة بالمرتبات من النظم المتكاملة للخدمة المدنية إلى نظم مالية الحكومة GFMIS نظرا لاستحداث أنواع جديدة في باب المرتبات تهدف إلى ضبط وإحكام عملية صرف، وكذلك لتأخر إدخال المصروفات الخاصة بالمكاتب الخارجية التابعة لبعض الجهات الحكومية وكذلك بعض مصاريف الدعم التي تخضع إلى التحاسب حتى نهاية الفترة.

10,3 مليارات دينار إيرادات 6 أشهر مقابل مصروفات 5,8 مليارات

الإيرادات مثلت 68,5٪ من إجمالي المقدر تحصيله البالغ 15 مليار دينار

مليار دينار استقطعت لصالح احتياطي الأجيال القادمة

9,7 مليارات دينار الإيرادات النفطية المحصلة في 6 أشهر

601,9 مليون دينار إيرادات غير نفطية.. تمثل 34٪ من المقدر تحقيقه بـ 1,7 مليار دينار

محصلة السيولة الأسبوعية دون 60 مليون دينار

البورصة تواصل السير في الاتجاه الهابط منذ الترقية

شريف حمدي

سجلت مؤشرات بورصة الكويت تراجعات جماعية بنهاية تعاملات الأسبوع، لتواصل السير في الاتجاه الهابط منذ ترقيتها لمؤشر فوتسي قبل نهاية سبتمبر الماضي.

ولم تقتصر التراجعات على كل مؤشرات السوق فحسب، بل امتدت لتشمل المتغيرات أيضا وفي مقدمتها السيولة التي سجلت تراجعا لافتا على مدار الأسبوع، لتسجل أدنى حصيلة أسبوعية منذ الفورة التي شهدتها بورصة الكويت مطلع يوليو الماضي، وذلك بحصيلة أقل من 60 مليون دينار بمتوسط يومي قريب من 12 مليون دينار، مقارنة مع نحو 64 مليون دينار بمتوسط يومي 12,5 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وتشهد البورصة الكويتية تراجعا ملحوظا على مستوى قيمة التداول منذ الترقية، حيث كانت المحصلة الأسبوعية في أسبوع الترقية 255 مليون دينار، تراجعت إلى 104 ملايين في الأسبوع الذي تلاه، ثم انخفضت إلى أقل من 64 مليون دينار في الأسبوع الماضي كما هو مذكور أعلاه. ورغم حالة التراجع التي تعيشها بورصة الكويت في الوقت الراهن بعد أداء قوي سبق الترقية بعدة أشهر، إلا أن هناك بعض العوامل الإيجابية التي من المتوقع أن تغير مسار السوق وتدفعه للاتجاه الصاعد خلال المرحلة المقبلة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

● بدء إفصاحات الربع الثالث من خلال بنك الكويت الوطني الذي كشف عن نمو في الأرباح بلغ 14,3٪، كما كشف بنك بوبيان عن نمو بالأرباح عن ذات الفترة بلغت نسبته 18,3٪، وهو ما يدعو للتفاؤل بأن النمو المحقق في أرباح الشركات والبنوك الكويتية في الربعين الأول والثاني قد يتواصل في الربع الثالث الذي يعد من أهم الفترات المالية كونه يكشف عن ملامح الميزانيات الختامية بنهاية العام المالي.

● استمرار ارتفاع أسعار برميل النفط الكويتي لمعدلات غير مسبوقة منذ أكثر من 4 سنوات بتخطيه مستوى 80 دولارا.

● بدء الاستعداد لبناء مراكز استثمارية جديدة في ضوء النتائج المعلنة خلال الفترة المقبلة.

تراجعات جماعية لمؤشرات البورصة بنهاية تعاملات الأسبوع (رويليش كومار)

255 مليون دينار خسائر رأسمالية بنهاية الأسبوع

توقعات بتحسن الأداء مع بدء إفصاحات الربع الثالث

وبنهاية التعاملات الأسبوعية، واصلت القيمة الرأسمالية تراجعاتها بنسبة 0,9٪، وابتعدت عند مستوى 29 مليار دينار، حيث سجلت بنهاية تعاملات الأسبوع 28,706 مليار دينار انخفاضا من 28,961 مليار دينار.

وأغلقت مؤشرات السوق على تراجع جماعي، وذلك على النحو التالي:

● تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,9٪، محققا 46 نقطة خسائر، ليصل المؤشر إلى 5065 نقطة، تراجعا من 5111 نقطة الأسبوع الماضي.

● انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 1,1٪، وذلك بخسارته 57 نقطة ليهوى إلى 5257 نقطة، انخفاضا من 5314 نقطة الأسبوع الماضي.

● خسر مؤشر السوق الرئيسي 0,5٪ بنهاية التعاملات، محققا 23 نقطة خسائر ليتراجع إلى 4718 نقطة، وذلك من 4741 نقطة.

أصدرت مجموعة من الترقيات للمديرين ورؤساء الفرق

«نفط الخليج» تستحدث إدارة جديدة للأصول في «الخفجي» و«الوفرة»

أحمد مغربي

أجرت الشركة الكويتية لنفط الخليج مجموعة من التغييرات التنظيمية أمس والتي استحدثت إدارة جديدة للأصول في عمليات الوفرة المشتركة والخفجي.

وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه والصادر من قبل الرئيس التنفيذي للشركة عبدالناصر الفليح، ان تلك التغييرات يتم العمل بها اعتبارا من يوم الأحد المقبل. وذكر التعميم انه في الادارة العامة أصبح فهد الرشيدي رئيسا لفريق عمل التأكد من الجودة ويكون مسؤولا أمام مدير مجموعة مساندة الإدارة.

وفي مجموعة إدارة الأصول (الوفرة) تم استحداث فريق عمل الدراسات الفنية وسيتم تعيين رئيس فريق عمل الدراسات الفنية في وقت لاحق. وفي مديرية الشؤون المالية والإدارية وخصوصا من مجموعة الموارد البشرية أصبحت أمل محمد خلفان رئيسا لفريق عمل القوى العاملة. وأصبح طالب الكندري رئيسا لفريق عمل التدريب والتطوير الوظيفي.

وفي مديرية التخطيط والشؤون التجارية أصبح عبدالله سيد هاشم مديرا لمجموعة التخطيط الشامل، وأصبح غازي الشمري رئيسا لفريق عمل الأداء ويكون مسؤولا أمام مدير مجموعة التخطيط الشامل، وأصبح باسم ابراهيم الرويح رئيسا لفريق عمل التخطيط الاستراتيجي ويكون مسؤولا أمام مدير مجموعة التخطيط الشامل.

اما في مجموعة الشؤون التجارية أصبح احمد العوضي مديرا لمجموعة الشؤون التجارية ويكون مسؤولا امام الرئيس التنفيذي للتخطيط والشؤون التجارية.

وفي مجموعة تقنية المعلومات والخدمات سيتم تعيين رئيس فريق عمل الخدمات في وقت لاحق.

أما مديرية عمليات الخفجي المشتركة فأصبح ناصر راشد مديرا لإدارة الأصول (الخفجي) ويكون مسؤولا أمام نائب الرئيس التنفيذي (لعمليات الخفجي المشتركة)، ويستحدث فريق عمل الدراسات الفنية، وأصبح محمد حمد العنزي رئيسا لفريق عمل الدراسات الفنية ويكون مسؤولا أمام مدير إدارة الأصول (الخفجي).

سحبت 500 مليون دينار من أرصدتها خلال عام

الائتمان يحافظ على أعلى مستوياته تاريخياً.. والحكومة تواصل سحب ودائعها

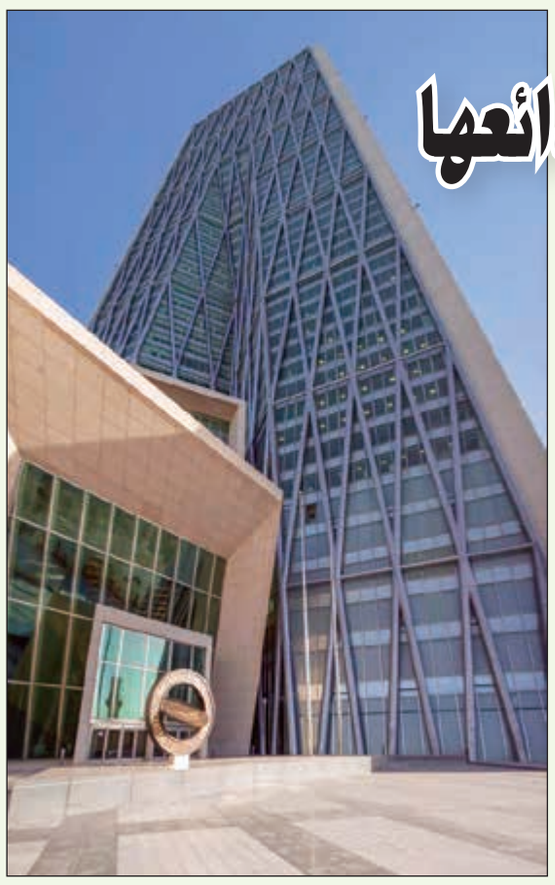

مصطفى صالح

شهد الائتمان لدى البنوك الكويتية تراجعا شهريا طفيفا خلال شهر أغسطس الماضي ليظل محافظا على أعلى مستوياته تاريخيا للشهر الثالث على التوالي مسجلا مستوى 36,2 مليار دينار، متراجعا بنسبة 0,1٪، منخفضا 49 مليون دينار مقارنة بيوليو الماضي. وبالمقابل ارتفع الائتمان بشكل سنوي بنسبة 2٪ مقارنة بمستوياته في أغسطس 2017 والذي سجل خلاله مستوى 35,6 مليار دينار، وذلك بحسب بيانات بنك الكويت المركزي لشهر أغسطس 2018. وفي المقابل، واصلت ودائع القطاع المصرفي الكويتي تراجعها للشهر الثاني على التوالي، لتنخفض إلى 42,8 مليار دينار بالمقارنة مع تسجيلها مستوى 43,08 مليار دينار بنهاية يوليو الماضي، وبالمقارنة مع مستوياتها في أغسطس 2017 فقد ارتفعت الودائع بشكل سنوي 3٪ بزيادة 1,1 مليار دينار في حجم الودائع. ويأتي ذلك بالتزامن مع قرار بنك الكويت المركزي بالإبقاء على سعر الخصم عند مستواه الحالي البالغ 3٪ في سبتمبر الماضي، على الرغم من رفع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنوك المركزية الخليجية لأسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، والذي قد بدأ يؤتي ثماره وآثاره الإيجابية على الاقتراض فيما تتزامن ارتفاعات الدولار القوية مع تراجع في مستويات الإيداع بالبنوك الكويتية.

التسهيلات الشخصية

شهدت القروض المقسطة، والتي تمنح للكويتيين بغرض ترميم أو شراء سكن خاص، ارتفاعا بأكثر من 2٪ خلال أغسطس الماضي لتسجل مستوى 11,47 مليار دينار بالمقارنة بـ 11,22 مليار دينار خلال يوليو الماضي، كما سجلت نموا سنويا قويا بلغ 7٪ مقارنة بمستويات أغسطس من العام الماضي البالغة 10,7 مليارات دينار. وعلى النقيض فقد شهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية تراجعا شهريا بأكثر من 3٪ لتسجل مستوى 2,4 مليار دينار خلال أغسطس، كما سجلت تراجعا سنويا كبيرا بنسبة 8٪ مقارنة بمستوياتها في أغسطس 2017 والبالغة 2,6 مليار دينار. ويتزامن ذلك مع استمرار خروج استثمارات الكويتيين من البورصة خلال أغسطس الماضي مقابل دخول الأجانب. وحافظت القروض الاستهلاكية الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات على مستوياتها خلال أغسطس لتستقر عند مستوى 1,02 مليار دينار بنهاية الشهر.

وعلى صعيد قطاع النفط والغاز، فقد سجل الائتمان قفزة سنوية كبيرة بهذا القطاع بنسبة 32٪ مسجلا مستوى 1,7 مليار دينار خل أغسطس الماضي بالمقارنة مع مستوى 1,3 مليار دينار خلا أغسطس من العام الماضي، كما سجلت أيضا نموا شهريا طفيفا بنسبة 0,4٪.

تراجع الودائع

استمرت الودائع في البنوك الكويتية في التراجع من أعلى مستوياتها التاريخية في يونيو الماضي للشهر الثاني على التوالي، ويأتي التراجع خلال شهر أغسطس بشكل أساسي بسبب انخفاض الودائع للقطاع الخاص والحكومي. وسحبت الحكومة 147 مليون دينار من ودائعها خلال أغسطس الماضي ليصل إجمالي ودائع الحكومة بالجهاز المصرفي إلى 6,6 مليارات دينار بانخفاض شهري 2,2٪، وبشكل سنوي فقد انخفضت بنسبة 7٪ مقارنة بمستوياتها في أغسطس 2017 البالغة 7,1 مليارات دينار، لتكون الحكومة بذلك قد سحبت 500 مليون دينار من أرصدتها خلال عام.

وعلى صعيد القطاع الخاص، فكان انخفاض ودائعه بالدينار هي الأقل تأثيرا حيث تراجعت 0,5٪ شهريا فقط خلال أغسطس لتصل الى 33,5 مليار دينار بنهاية الشهر بعدما سحب القطاع الخاص 168 مليون دينار من ودائعه بالدينار. وحافظت ودائع القطاع الخاص بالدينار على صعود سنوي بلغت نسبته 4,4٪ بزيادة 1,4 مليار دينار عن مستويات أغسطس من العام الماضي.

وخلال أغسطس عادت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية للارتفاع من جديد خلال أغسطس بعد تسجيلها اكبر وتيرة تراجع شهري خلال يوليو الماضي، حلال ارتفعت 1٪ لتسدل مستوى 2,69 مليار دينار بنهاية أغسطس، وقد حافظت أيضا ودائع الخاص بالعملات الأجنبية على نمو سنوي كبير خلال أغسطس الماضي بنسبة 8٪ بزيادة 207 ملايين دينار عن مستويات أغسطس 2017 والبالغة 2,4 مليار دينار.